تطور صناعة الدواجن

أين كنا؟

وكيف أصبحنا؟ وما المستقبل المتوقع؟

بقلم:

أ.د. مصطفى فايز

كلية الطب البيطرى

جامعة قناة السويس

بدأت صناعة الدواجن فى مصر فى أوائل الستينيات من القرن الماضى بمشروعات مملوكة للدولة، يعمل بها موظفون يتقاضون مرتباتهم مع حلول أول كل شهر دون تقييم لأدائهم أو برامج مالية تحفز قدراتهم، وكانت هذه المؤسسات هى الوحيدة التى تنتج اللحوم البيضاء وبيض المائدة بمفهومه التجارى، وكنتيجة لذلك عانى المستهلك من قلة الإنتاج وندرته، وعدم مقدرة شرائح كبيرة من المستهلكين على الحصول عليه، وأصبحت هذه المنتجات حكرًا على أصحاب النفوذ والاتصالات أو لمن لديه الوقت والجهد ليقف ساعات طويلة فى طابور أمام أحد منافذ التوزيع على أمل أن يفوز فى نهاية اليوم بدجاجة مجمدة أو طبق بيض.

وكان من الضرورى والمنطقى أن يبدأ القطاع الخاص فى اقتحام مجال إنتاج الدواجن لسد هذه

الثغرات ولتحقيق الوفرة التى أصبحت مطلبًا يتطلع إليه الجميع. وقد حدث هذا بالفعل حينما بدأ عدد كبير من المستثمرين فى إنشاء مزارع لتربية بدارى التسمين وبيض المائدة فى العديد من المحافظات بشكل بدائى ودون خبرات تذكر، ولم تكن هناك فى ذلك الوقت أى مؤسسات لديها القدرة الفنية ولا البشرية على تنظيم إنشاء هذه المزارع ولا توزيعها بشكل منطقى فى محافظات مصر، ولا وضع الضوابط التى تكفل تحقيق البعد الوقائى ولا حتى تقديم العون الفنى لهؤلاء المنتجين الجدد.

ومن الإنصاف أن نذكر أن المؤسسات الحكومية (كالشركة العامة للدواجن وغيرها) استطاعت أن تفرخ عددًا ضخمًا من الكوادر الفنية التى تدربت فى مزارع الحكومة بتكاليف باهظة، وهذه الكوادر كانت هى الأساس فى نمو القطاع الخاص؛ حيث كانت لديها القدرات الفنية والخبرات التى تؤهلها لتكرار تجربة القطاع العام بأموال وبفكر وطموح وديناميكية القطاع الخاص، الأمر الذى ساعد إلى حد كبير فى سرعة نمو هذا القطاع وتنمية قدراته الإنتاجية، حتى استطاع سد الفجوة بين ما كان ينتج بالفعل وما تتطلبه سوق الاستهلاك من احتياجات متزايدة.

حدث تحسّن كبير فى كفاءة تمثيل الغذاء، ومعدلات النفوق المتدنية، وزيادة كبيرة فى عدد البيض التراكمى الذى ينتجه كل طائر

والآن وبعد أكثر من أربعة عقود أصبح القطاع الاستثمارى هو المنتج الأساسى بعد اقتحامه لجميع أوجه الإنتاج، ولم يعد متبقيًا من مشروعات الدولة إلا النزر اليسير، واستطاع هذا القطاع أن يحقق الاكتفاء الذاتى بل

أصبح لدى مصر استثمار آخر مهم قائم على صناعة الدواجن، وهو الاستثمار البشرى الذى يتمثل فى العدد الكبير من الكوادر الفنية عالية التدريب التى امتد عطاؤها إلى خارج مصر

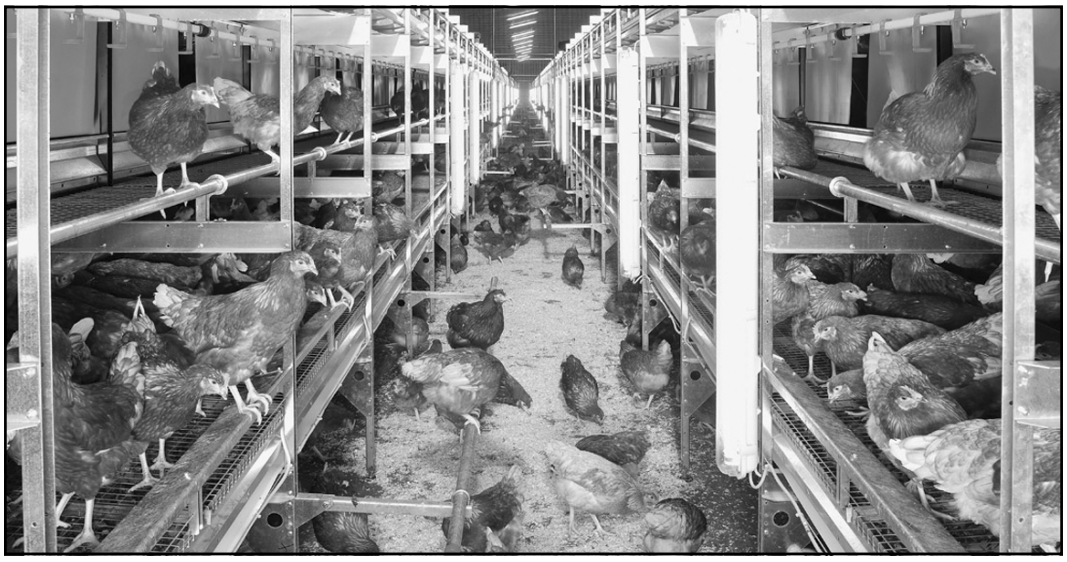

التطور فائق السرعة الذى تشهده صناعة الدواجن فى العالم، يجعل ملاحقته من الأمور العسيرة.. وما كان مقبولا منذ عشر سنين صار الآن غير مقبول

أصبح هناك فائض قابل للتصدير فى العديد من نوعيات الإنتاج، تقوم العديد من الشركات بتصديره فعلاً لعدد من الأسواق المحيطة بمصر.

تجدر الإشارة إلى أنه أصبح لدى مصر استثمار آخر لا يقل أهمية ولا قيمة عن الاستثمارات المالية الضخمة التى تستوعبها هذه الصناعة العملاقة، هو الاستثمار البشرى الذى يتمثل فى العدد الكبير من الكوادر الفنية عالية التدريب، وهى كوادر غنية بخبراتها المتنوعة فى مجالات تشخيص الأمراض والتغذية والصحة والرعاية والمناعة وغيرها، ولم يقتصر دور هذه الكوادر على بناء صناعة الدواجن فى مصر

التطور الكبير فى صناعة الدواجن.. أوجدته الحاجة الماسة إلى زيادة الإنتاج لمواجهة الاستهلاك المتزايد للحوم البيضاء وبيض المائدة

والنهوض بها لما يحاكى مستويات الإنتاج العالمية، بل لقد امتد عطاء هذه الكوادر إلى خارج حدود بلدنا فى دول أخرى مجاورة، كانوا هم الركيزة الفنية لصناعة الدواجن فيها وأساس ازدهارها، مؤكدين دور مصر المؤثر فى جميع المجالات.

لعل التطور فائق السرعة الذى تشهده صناعة الدواجن فى العالم يجعل ملاحقته من الأمور العسيرة؛ إذ إن المفاهيم التى سيطرت على فكر الفنيين العاملين فى هذه الصناعة منذ عشر سنوات، مثلاً، أصبحت مفاهيم قديمة قد تحتاج إلى التغيير، ولا يمكن القول إن التطور قد شمل جانبًا معينًا من جوانب الصناعة بل شمل كل ما يتعلق بها، بدءًا بالطيور التى تربى أيًا ما كانت نوعية إنتاجها؛ حيث شهدت تطورًا وراثيًا هائلاً يتمثل فى السرعة الفائقة للنمو وتحسنًا كبيرًا فى كفاءة تمثيل الغذاء

ومعدلات النفوق المتدنية، هذا فيما يتعلق ببدارى التسمين، وشمل التطور فى قطعان إنتاج البيض التجارى زيادة كبيرة فى عدد البيض التراكمى الذى ينتجه كل طائر وزيادة مبكرة فى وزن البيض المنتج مع تحسن كبير فى كفاءة تحويل الغذاء.

وشهدت كل من: أمهات بدارى التسمين وأمهات طيور إنتاج البيض تطورًا مماثلا؛ إذ أصبح تحقيق التجانس الوزنى أكثر سهولة، وزاد عدد بيض التفريخ التراكمى المنتج من كل أم مسكنة، وكذلك زادت أعداد الكتاكيت المنتجة من كل أم وذلك من خلال تحسن كل من نسبتى الإخصاب والفقس، كما تضاءلت نسب حدوث الأمراض التى كانت تمثل مشكلة كبيرة لمربى الأمهات كمرضى «الماريك» و«الليكوزس».

وشمل التطور نظم تسكين الطيور على اختلاف أنواعها وإنتاجيتها، وكذلك تصميمات المساكن وما بها من معدات ،سواء أكانت للتغذية أم للشرب أم للتهوية أم للتبريد أم للتدفئة، وانتهاءً بالتطور فى مفاهيم المناعة وأساليب العلاج والمفاهيم المرتبطة بمنظومة الوقاية، أو ما اصطلح على تسميته «الأمن الحيوى» الذى أصبح موضع الاهتمام من كل العاملين فى هذه الصناعة.

ولم يقتصر التطور على الطيور ونظم التسكين والمعدات بل حدث تطور مماثل فى الثروات البشرية، إذ تطورت القدرات الفنية للعاملين فى هذه الصناعة، وأصبحوا أكثر قدرة على تطبيق نظم الرعاية المتطورة وعلى التعامل مع القطعان ذات الأعداد الكبيرة وعلى التعامل مع المساكن المغلقة على اختلاف نظم تجهيزاتها ومعداتها وعلى أخذ مفاهيم ومتطلبات الأمن الحيوى بالجدية والحزم اللازمين، كما تطورت أيضًا قدرات الأطباء البيطريين فى مجالات التشخيص والعلاج.

ولعل ما أوجد هذا التطور: هو الحاجة الماسة إلى زيادة الإنتاج لمواجهة الاستهلاك المتزايد فى اللحوم البيضاء وبيض المائدة، كنتيجة طبيعية للزيادة فى عدد السكان ولتغير نمط الاستهلاك لدى شرائح كبيرة من المجتمع تحولت من استهلاك اللحوم الحمراء التقليدية لتنضم إلى مستهلكى لحوم الدواجن وباقى منتجاتها، وأيضا لدخول فئات وطوائف جديدة كانت فى الأساس غير مستهلكة للبروتين الحيوانى عامة وأصبحت لديها الآن القدرات الشرائية كنتيجة لارتفاع مستوى دخلها.

أما عن سيناريوهات مستقبل صناعة الدواجن فى مصر فسنفرد لها مقالاً خاصًا، حيث إننا لا نتصور انهيارها أو إهمالها أو تعمد الأضرار بها. كما نرجو دعمها وتشجيعها وندعو الله بأن يحفظ هذه الصناعة الهامة التى هى دعامة الأمن الغذائى للبلاد وأساس صحة العباد بما تعطيه لنا من لحم شهى وبيض غنى.

انتفاضة الكرامة للأطباء البيطريين

ماذا نريد نحن الأطباء البيطريين مهنيًا ونقابيًا من أجل خدمة مصرنا الحبيبة ومن أجل السهولة والإنجاز فى مهنتنا العزيزة؟

١- إقرار كادر الأطباء البيطريين مماثلاً للمهن الطبية الأخرى.
٢- إعادة التكليف لجموع الأطباء البيطريين بأثر رجعى منذ أن توقف عام ١٩٩٢.
٣- تثبيت العقود المؤقتة.
٤- التشريعات التى تكفل للأطباء البيطريين الإشراف الصحى.
٥- الإشراف الصحى على كل ما يتعلق بغذاء الإنسان، بدءًا من المزرعة وحتى المائدة.
٦- أن يتم وضع رقابة على الأدوية البيطرية لعدم التلاعب بها من أى جهة سواء بالغش أو بالاحتكار.
٧- تأمين المجازر لحماية الأطباء البيطريين فى أثناء ممارسة عملهم.
٨- أن يحصل الطبيب البيطرى على رخصة التحاليل الطبية فور حصوله على الدبلومة الخاصة بها دون اللجوء لرفع قضية.

كما نوجه الشكر لنقابتنا الكريمة على مجهوداتها المخلصة من أجل إحقاق الحق لجميع الزملاء. وفق الله النقيب وجميع الزملاء الأفاضل أعضاء مجلس النقابة فى أن يتوجوا أعمالهم الكريمة ويحققوا هدفهم الصحيح بتجميع الزملاء كلهم فى كيان مستقل وتابع مباشرة لرئاسة الوزراء، وأن تكون المديريات البيطرية تابعة ماليًا وإداريًا لهذا الكيان الذى يركز على تنمية الإنتاج الحيوانى بكل صوره وتنمية الثروة الحيوانية.

مصطفى فايز